

افتتاحية ديوان القراءات الدبلوماسية

وصلنا إلى محطة الإصدار الخامس لديوان القراءات الدبلوماسية بمجلة الدبلوماسية مواصلين رحلة الاطلاع على الأدبيات العربية والأجنبية في مجال العلاقات الدولية. ويميز هذه المحطة الندوة الأولى للديوان بالنادي الدبلوماسي النهري، في نقاش ثرى حول كتاب «وزارة الخارجية المصرية ورحلة في أرشيفها السرى القديم» الصادر عن الهيئة العامة للكتاب في سبتمبر ٢٠٢٣ للدكتورة إلهام عبد الجليل الأستاذ المساعد لعلم الوثائق والأرشيف بجامعة الأزهر. فعلى ضفاف النيل الخالد كان الإبحار في تاريخ الدبلوماسية المصرية، ولم تكن صدفة أنها على بعد عبور طريق الكورنيش من المكان الذى كان به هذا الأرشيف، ومنه انتقل إلى دار الوثائق القومية.

ولا تقف هذه المحطة عند الغوص في أعماق التاريخ، بل سرعان ما تنطلق بنا إلى استشراف المستقبل. فيقدم لنا الوزير المفوض عبد الحميد هانى الرفاعى قراءة لكتاب «دبلوماسية العلوم والتكنولوجيا والابداع في الدول النامية: المقاربات والممارسة» الصادر عن دار نشر سبرنجر هذا العام ليُبين لنا مدى الأهمية التى أصبحت تلك المجالات الفنية تحتلها على جدول أعمال النشاط الدبلوماسي سواء الثنائى أو متعدد الأطراف، بين دول الجنوب أو مع دول الشمال، فهى جزء من المفهوم الأوسع لدبلوماسية التنمية وبالتالي لا تتجزأ عن الدبلوماسية الاقتصادية. ونستذكر هنا ما تناوله الديوان الرابع من عرض للسفيرة أمل مراد لقراءتها لكتاب «دبلوماسية العلم والتكنولوجيا والابتكار في الدول النامية».

وفي ذات الاتجاه، يساهم القاضى طاهر أبو العيد مؤسس مبادرة تطوير تعليم القانون ورئيس محكمة الاستئناف بمقال عنوان «الدبلوماسية الرقمية: مستقبل العمل الدبلوماسي في ظل الثورة الرقمية» يعرض فيها لقراءات عديدة منها كتيب معهد «كلنجديل» للخبيرين بريان هوكينج وجان ميليسن المعنون «الدبلوماسية في العصر الرقمي» الذى يُعد من أوائل الدراسات في هذا الصدد بصدوره عام ٢٠١٥، عارضاً للمفاهيم البازغة التى تدمج الدبلوماسية التقليدية في محيط الثورة الرقمية للمعلومات والاتصالات، بما في ذلك دراسات حالة لعدد من الدول. ويأتى هذا المقال استكمالاً لمحور رئيسي للديوان، ألا وهو التكنولوجيا وعلاقتها بالدبلوماسية، خاصة من منظور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فقد تناول الإصدار الرابع مقال الباحثة قمر يحى كلية سياسة واقتصاد جامعة السويس عرضاً مقارناً للدراستين المعنوتين «الدبلوماسية الرقمية ومكانتها في السياسة الخارجية الفلسطينية و» دور الدبلوماسية الرقمية في تعزيز العمل الدبلوماسي الفلسطيني من وجهة نظر النخب الإعلامية والسياسية»، وسبقه الديوان الثالث من عرض الدكتورة هاجر قلدش لكتاب «العلاقات الدولية في عصر التكنولوجيات الرقمية: تحولات عميقة - مسارات جديدة».

وختام الديوان الخامس يذكرنا بأن الدبلوماسية وإن كانت مهنة الدفاع عن الوطن بإحلال السلام، إلا أن هناك حالات الدفاع والهجوم بالوسائل العسكرية، فتأتى قراءة الباحثة دعاء جبر طالبة الماجستير في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة لكتاب «إستراتيجيات الحروب خلال القرن الحادى والعشرين» تحرير الدكتورة إيمان رجب والصادر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية هذا العام، فتعرض لنا فصول الكتاب المتناول لإستراتيجيات الحرب التقليدية والاقتصادية والهجينة واللامتاثلة وبالوكالة السيبرانية والنفسية من خلال ألعاب الفيديو. وبهذا التقسيم الواضح والشامل، تساعدنا قراءة الكتاب في تشريح الحرب على غزة وآثارها الإنسانية للامحدودة على الشعب الفلسطيني الشقيق. وبهذه المحطة الخامسة، نُدرك بأن الرحلة مستمرة، فنكرر الدعوة للإسهام بعروض للكتب والدراسات المتعلقة بالدبلوماسية من خلال مراسلة محرر الديوان على البريد الإلكتروني Amr.Aljowaily@gmail.com، فرحلة العلم معروف مقصدها وهو المعرفة أما مداها فلا محدود فهو هدف متنقل كلما اقتربنا منه ابتعد ليشجعنا على استمرار الرحلة بلا نهاية.

السفير عمرو الجويلي

ندوة عن كتاب

«وزارة الخارجية المصرية ورحلة في أرشيفها السرى القديم»

للدكتورة إلهام عبد الجليل، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب 2023

عقدت إدارة تحرير مجلة الدبلوماسي - ديوان القراءات الدبلوماسية، ندوة لمناقشة كتاب «وزارة الخارجية المصرية ورحلة في أرشيفها السرى القديم» الصادر عن الهيئة العامة للكتاب في سبتمبر ٢٠٢٣ للدكتورة إلهام عبد الجليل الأستاذ المساعد لعلم الوثائق والأرشيف بجامعة الأزهر اليوم الأحد ١٥ أكتوبر بالنادي الدبلوماسي النهري.

مؤكد أن القانون يسمح بذلك آمل في التنفيذ الدقيق له من خلال الإفراج عن الوثائق للباحثين. وأثنت على الكتاب الخاص بأرشيف وزارة الخارجية الذي حقق إعادة لأرشفة تلك الوثائق وإعداد قاعدة بيانات به، لكنه ما زال يمثل قطرة في بحر بما يتطلب قيام باحثين آخرين باستكمال رحلة الدراسة والتوثيق. واستفاضت الدكتورة إلهام عبد الجليل في عرض محتويات الكتاب الذي يغطي الأرشيف السرى لوزارة الخارجية من ١٨٤٨ إلى ١٩٦٠، منذ عصر محمد علي ونشأة ديوان التجارة والأمر الأفرنكية من ضمن ٧ دواوين حكومية للدولة المصرية الحديثة. وأبرزت



سفير عمرو الجويلي

Amr.Aljowaily@gmail.com

ونمط معين يكسبها المصادقية اللازمة للبحث، مؤكداً أن الوظيفة الأول لدار الوثائق يجب أن تكون الإتاحة بما يحقق فرصة التعلم من تجارب التاريخ في سياسات الحاضر لتشكيل واقع المستقبل،

وترأست الندوة السفيرة منى عمر رئيس مجلس إدارة النادي الدبلوماسي المصري، وتحدث فيها السفير محمد العرابي رئيس المجلس المصري للشئون الخارجية وقدمت الأستاذة الدكتورة سلوى ميلاد رائدة علم الوثائق في مصر وأستاذ الوثائق المتفرغ بكلية الآداب جامعة القاهرة ملاحظات افتتاحية، بينما ساعدت بإدارة النقاش.

عبرت السفيرة منى عمر، في كلمتها الافتتاحية، عن سعادتها باستضافة النادي الدبلوماسي للندوة باعتباره البيت الذي يجمع الدبلوماسيين المصريين واعتزازهم بتاريخ وزارة الخارجية التي ينتمون إليها. ومن جانبه، أشاد السفير محمد العرابي وزير الخارجية الأسبق بجهود توثيق عمل الدبلوماسية المصرية مطالباً بأن يكون الموضوع أحد المواد التي يدرسها طلبة الاقتصاد والعلوم السياسية من جانب وشباب الدبلوماسيين المتدربين بمعهد الدراسات الدبلوماسية من جانب آخر، مضيفاً أن المجلس يساهم بدوره في عملية التوثيق هذه.

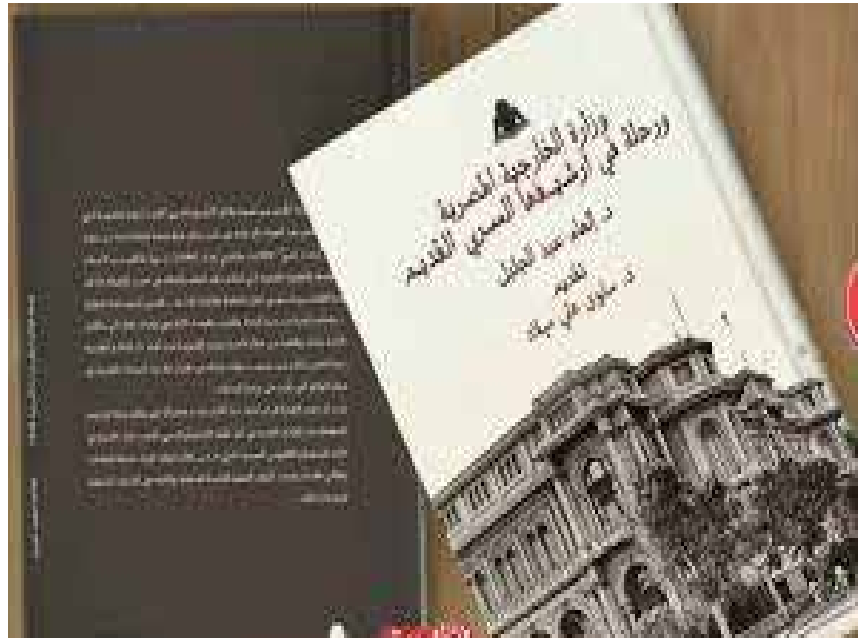
وعرضت الدكتورة سلوى ميلاد لمنهاجية علم الوثائق المرتبط بشكل



المستقبل باستخدام قاعدة البيانات الإلكترونية التي تم تطويرها.

من جانبهم، أبرز الحضور من السفراء الرواد أهمية استكمال البحث من خلال الدراسة الأرشيفية المقارنة لما هو منشور في الدول الأخرى تصحيح السرديات الأجنبية، مؤكداً أن الوثائق الوطنية هي جزء من الهوية القومية وركناً أساسياً في تدقيق الروايات التاريخية بما يتطلب تخصيص مجموعات من الباحثين المتخصصين في دراسة وثائق وزارة الخارجية وتحليل عملهم الدبلوماسي الوطني عندما تنقضي فترة الحظر والسرية.

وكانت الندوة فرصة لإبراز مبادرة مجلة الدبلوماسي برئاسة السفير رضا الطايقي بإنشاء قسم جديد معنون «ديوان القراءات الدبلوماسية» منذ إعادة إصدارها في طبعة إلكترونية في مايو ٢٠٢٣، وهو ما يساهم في إثراء التفاعل بين الخبرة الدبلوماسية المهنية والأدبيات الأكاديمية الدولية والمحلية المتخصصة في المجال. وكذلك التذكير بالجهد الحالي لإعداد مرجع حول كتابات الدبلوماسيين المصريين حيث تم حصر أكثر من ألف مؤلف لهم منذ إقامة الجمهورية، وحيث يستكمل ذلك تأريخ الدبلوماسية المصرية من خلال كتابات سفرائها. ولا شك في أن عصر المعلومات الحالي قد رسخ بعد الدبلوماسية العامة الذي من خلاله تساهم وزارات الخارجية في تشكيل الإدراك الدولي للدولة بما يتطلبه من مهارات خاصة في التواصل المرئي والمسموع، المطبوع والرقمي، بما أصبح لا غنى عنه لتحقيق أهداف السياسة الخارجية.



وعرضت الكاتبة لقانون ٣٥٦ لعام ١٩٥٤ الذي بناء عليه تم إنشاء دار الوثائق القومية لتحفظ ذاكرة مصر الوطنية بما يدعم التاريخ المبني على الوثائق وكيلا يقتصر التأريخ على الروايات الشفهية، فقد ساهمت وزارة الخارجية في الحفاظ الوسيط لتلك الوثائق قبل انتقالها إلى دار الوثائق عام ١٩٦٠. وأبرزت التحديات التي تواجه الباحث الموثق كون أن مسموح له الإطلاع فقط دون التصوير، وهو ما دفعها أيضاً إلى إعداد خطة تصنيف تلك الوثائق بين رئيسية وفرعية، وإعداد بطاقتي وصف وأرشفة لها بما يسهل عمل الباحثين في

أن مؤسسة وزارة الخارجية كانت دوماً رمزاً للسيادة حاول الاحتلال البريطاني، دون نجاح، في طمسه إبان فرض الحماية البريطانية على مصر، لكن حتى خلال اختفاء الوزارة من الهيكل الحكومي ظل الكيان الإداري فاعلاً، حتى أن عادت مع إلغاء الحماية لترسخ مع معاهدة ١٩٣٦ وأكثر فأكثر مع جلاء الاستعمار البريطاني بالكامل واستمرت في التطور خلال فترة البحث حتى خلال الوحدة بين مصر وسوريا التي أنشأت الجمهورية العربية المتحدة فتم تقسيم النشاط الدبلوماسي والقنصلي فيما بين مصر وسوريا.



«دبلوماسية العلوم والتكنولوجيا والابداع في الدول النامية: المقاربات والممارسة»

تحرير Venugopalan Ittekkot Jasmeet Kaur Bawja، دار نشر 2023، Springer

اهم عناصر ومضمون الكتاب:

يقر الكتاب أن رغم أن الخطوة الرسمية الأولى نحو ممارسة دبلوماسية العلوم والتكنولوجيا والابتكار قد تم اتخاذها منذ ما يقرب من ثلاثة قرون، إلا أن العديد من العلماء والدبلوماسيين ما زالوا غير متفقيين حول دور تخصصات العلوم والتكنولوجيا في تحقيق السلام والرخاء والمنافع الاقتصادية في عالم يتحول نحو اقتصاد المعرفة التنافسية. وقد زاد التقدم السريع الحالى في العلوم والتكنولوجيا من خلال الممارسة الواسعة والمتزايدة للتعاون العلمى الدولى بأشكاله المتعددة، ومن هنا فإن الاعتراف بأهمية الأخير يجعله جزءاً من سياسات التدويل الخاصة بهم مع متطلبات التنمية لتعزيز القدرات العلمية والمشاكل العالمية التى أصبحت أكثر تعقيداً، فقد تعمقت العلاقة بين العلوم والسياسة الخارجية .

دبلوماسية العلوم منذ تأسيسها في العالم العلمى والأكاديمى. وكانت دبلوماسية العلوم المبكرة مرتبطة في الغالب بالتعاون الثنائى أو متعدد الأطراف في مجال السلامة النووية والكيميائية والبيولوجية. وبمرور الوقت، أصبح مفهوماً أن تطبيقات العلوم والتكنولوجيا، والإبداع الذى يؤدي إلى نتائج علمية وتكنولوجية، ينبغي أن تؤدي إلى دمج الابتكار في المنصات الدولية في تبادل المعرفة وتنمية المهارات، بما أفضى إلى ظهور مصطلح دبلوماسية العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

ويذكر الكتاب أنه لعقود من الزمن، تم التعامل مع العلاقات العلمية بين الشمال والجنوب باعتبارها «تدفق فوائد» في اتجاه واحد، حيث ضخ الشمال الموارد لتطوير العلوم والتكنولوجيا والأوساط الأكاديمية في الجنوب؛ بينما، العديد من البلدان المتخلفة التى اعتمدت بشكل كبير على دعم الشمال في تطوير العلوم والتكنولوجيا، واجهت في وقت لاحق عيوباً شديدة، مثل فقدان أفضل مثقفها الذين يبحثون عن وظائف أفضل في البلدان المتقدمة للحصول على شهادات الدراسات العليا مكتفين بالوقوع في «شرك الأبحاث الأساسية» فقط التى توفر المكونات اللازمة للبحوث التطبيقية في البلدان المتقدمة (مما يؤدي بالتالى إلى إنتاج مخرجات قابلة للتطبيق تجارياً في البلدان المتقدمة).

ويمضى مؤلفو الكتاب ليشرحوا أن السيناريو المذكور أعلاه عد أحد الأسباب الرئيسية التى تجعل الدول النامية بحاجة إلى التطلع بشكل أكبر نحو التعاون فيما بين بلدان الجنوب، حيث يمكن معالجة القضايا ذات الصلة بمنطقة أو مجموعة من البلدان بشكل جماعى بطريقة يتم فيها تقاسم الأرباح بإنصاف عادل بما أن في أغلب الأحيان، لدى بلدان الجنوب قضايا مترابطة مماثلة مثل القضاء



قراءة للوزير المفوض

عبد الحميد هانى الرفاعى

elrafieabdelhamied@gmail.com

هى من خلال التعاون الدولى الفعال من خلال دبلوماسية العلوم يعظمها دور المنظمات الإقليمية والدولية التى أدركت الحاجة إلى جهود وشراكات عالمية لمكافحة الوباء وإلى تنفيذ التدابير الهادفة للحد من العواقب الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة بين البلدان النامية فقد ظلت الجائحة بمثابة التهديد الأول للبشرية الذى تطلب استجابة عالمية معاصرة وفورية.

تطور المفاهيم والتعاون بين الشمال والجنوب والجنوب - جنوب:

ويسرّج الكتاب أن مصطلح دبلوماسية العلوم ظهر أساساً في الألفية الجديدة بعد تراجع المنافسات التقليدية بين المعسكرين الاشتراكي والليبرالى، مساهماً في حث الدول، التى كانت ذات يوم من المنافسين اللدودين، على إدراك أنها يمكن أن تحقق مكاسب أفضل من خلال التعاون بدلاً من التنافس في الساحة العلمية العالمية. وظهرت مفاهيم جديدة للعلاقات الدبلوماسية تتجاوز المعايير السياسية التقليدية في السنوات الأولى، حيث كانت أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان وكوريا الجنوبية ونيوزيلندا رائدة في تطوير مفهوم

ويعرض الكاتب لأهداف التنمية المستدامة في تشكيل جدول الأعمال العالمى بما في ذلك من خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو20+ حيث تشمل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فمن الضروري إدارة الموارد الطبيعية للأرض بشكل مستدام، وبالتالي الحفاظ على المحيطات والبحار وموارد المياه العذبة والغابات والجبال والأراضي الجافة، وكذلك الطاقة النظيفة والمستدامة وحماية النظم البيئية للتنوع البيولوجى والحياة البرية، وتحقيق أمن الطاقة والغذاء، وتحسين التغذية، والصحة، والتعليم، وتعزيز الزراعة المستدامة، وجعل المدن أكثر استدامة، ومكافحة تغير المناخ بشكل عام.

يعتبر الكاتب أن العلم مجالاً محايداً ليس له جنسية، وبالنسبة للبلدان النامية، تتطلب ممارسة دبلوماسية فعالة للعلوم والتكنولوجيا والابتكار عقد شراكات على عدة مستويات، فعلى المستوى الوطنى، يجب اتخاذ إجراءات حكومية استباقية في شكل تنفيذ سياسات تحترم وتقبل الدور المساهم للعلم والتكنولوجيا في إيجاد حلول لبعض المشاكل الملحة التى يواجهها المجتمع، من خلال سياسات منفتحة تدعم الارتباطات والشراكات الثنائية والمتعددة الأطراف والإقليمية في مجال العلوم والتكنولوجيا. أضف إلى ذلك أن هناك إجماعاً واسعاً على أن البعد الدولى للعلم، والتعليم العالى، يتحقق بترسيخ المفاهيم والممارسات المختلفة لدبلوماسية العلوم، مع معالجة التباين في الجهات التنظيمية والمخاطر والمشكلات، والذى يضاعفه العديد من التداخلات مع مجالات السياسة. يذكر الكاتب أن جائحة كوفيد - 19 شكلت تحدياً أثبت أن العالم مترابط للغاية والطريقة الوحيدة للتغلب على هذه الأزمة

على الفقر، وتوفير المأوى ومياه الشرب للجمهور، والوقاية من الكوارث الناجمة عن الأحداث الطبيعية المتطرفة، والأمن الغذائي، وتعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، ورفع جودة الصحة والمرافق الصحية وتطوير البنية التحتية للطرق والاتصالات، وتوفير الطاقة والطاقة المستدامة للأمة، وما إلى ذلك. لذا، فإن نماذج التعاون الإنمائي بين الشمال والجنوب لن تكون كافية وحدها لتمكين البلدان النامية من تحقيق طموحاتها لأهداف التنمية المستدامة المرتبطة بها. وتسلب جائحة كوفيد - 19 الضوء أيضاً على أهمية التعاون بين بلدان الجنوب لتعزيز تنمية القدرات التكميلية للبلدان التي تواجه أنواعاً مماثلة من التحديات، إذ سيساهم التعاون بين بلدان الجنوب في تعزيز الاعتماد الجماعي على الذات بين البلدان النامية من خلال تبادل الخبرات، وتقاسم أفضل الممارسات، والخبرة الفنية على نحو ما تظهره بعض مبادرات السياسة الخارجية مثل «الجزيرة أولاً»، و«التحرك شرقاً»، و«الشراكة الهندية الأفريقية» التي بموجبها تزايدت مشاركة الهند في التعاون بين بلدان الجنوب بشكل كبير في العقد الماضي. وي طرح الكتاب بشكل واضح أن التعاون بين بلدان الجنوب أصبح أمراً حيوياً ليس فقط لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ولكن أيضاً لتعزيز السلام والاستقرار الإقليميين مع الحاجة إلى تطوير آليات فعالة لمراقبة مراقبة فعالية التعاون بين بلدان الجنوب. ويوضح الكتاب أنه مع حلول الألفية الجديدة، وقع العديد من البلدان النامية في فخ «التشابكات الاقتصادية الميتة»، «فالاقتصاد الميت» هو الوضع الذي تنتج فيه دولة أو منطقة سلماً وخدمات باستخدام تكنولوجيا و/أو معدات قديمة أو قديمة، وبالتالي تكون المخرجات منخفضة الجودة وعالية تكلفة الإنتاج فتجد مثل هذه المنتجات طلباً منخفضاً أو معدوماً في السوق الدولية، مما يترك البلاد في اقتصاد ذي دخل منخفض، الأمر الذي بدوره يجعل البلاد غير قادرة على تحمل تكلفة التكنولوجيا الحديثة. وهذا يؤدي إلى حلقة مفرغة تبقى البلاد إما ضمن فئة الدول الأقل نمواً أو ضمن الدول المتخلفة، رغم إن عدداً قليلاً من البلدان داخل نفس المناطق الجغرافية، مثل تايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة انفصلت عن الدورة وحقق التقدم الكبير في التعليم والعلوم والتكنولوجيا في الثمانينيات والتسعينيات.

دراسات الحالة:

يتناول الكتاب بعض دراسات الحالة، ففي مصر، ممثلة بأكاديمية البحث العلمي

والتكنولوجيا، أبرمت اتفاقيات تعاون ثنائية ومتعددة الأطراف مع الكيانات النظرية والمنظمات الدولية، أما بالنسبة للمنظمات الدولية، فهي عضو، على سبيل المثال لا الحصر، في اللجنة المشتركة بين الأكاديميات (IAP)، ومركز العلوم والتكنولوجيا لدول عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى (NAM)، والمركز الدولي للعلوم والتكنولوجيا والمعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية (IIASA)، والمركز الدولي للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية (ICGEB)، واتحاد مجالس البحث العلمي العربية (FASRC)، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)، والمجلس الأوروبي للأبحاث النووية (CERN)، والمعهد المشترك للأبحاث النووية - دوجنا (JINR)، والمركز الدولي لضوء السنكروترون لتطبيقات العلوم التجريبية في الشرق الأوسط (SESAME).

كذلك يتناول تعاون الهند في مجال العلوم والتكنولوجيا خاصة المبادرات والشراكات مع اليابان وفرنسا، حيث يعد التعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا ركيزة مهمة في علاقات الهند الدبلوماسية مع العديد من البلدان فقد أطلقت الهند العديد من المبادرات مع اليابان وفرنسا في مجالات متنوعة مثل علوم وتكنولوجيا البحار والأرض، واستخدام واستكشاف الفضاء الخارجي، وبرامج للتعامل مع قضايا الفضاء الخارجي والتحديات المتعلقة بالمياه. وقد أثبت هذا التعاون أنه أداة مهمة لبناء البنية التحتية، وإطلاق العنان للخبرة العلمية والتكنولوجية، وإنشاء جسور جديدة على المستوى الوطني أو الجامعي أو الصناعي. وقد ساهمت، إلى جانب البرامج التعليمية وأنشطة التوعية المصاحبة لها، في دفع حدود المعرفة لتحقيق المنفعة العالمية من ناحية، وفي تعزيز الجهود الرامية إلى الوصول إلى شرائح مهمة من المجتمع ومع ذلك، فإن ممارسة دبلوماسية العلوم والتكنولوجيا والابتكار في هذه البلدان الأقل نمواً لا تزال في مراحلها الأولى.

كذلك، يبحث الكتاب في دور معهد الأبحاث كأداة لدبلوماسية علوم المحيطات مشيراً إلى أن مركز ليبينز لأبحاث البحار الاستوائية (ZMT) في بريمن، ألمانيا يتمتع بخبرة ثلاثية عقود في مشاريع البحث التعاونية في شراكة وثيقة مع مؤسسات في الجنوب العالمي من خلال مهمتها المتمثلة في توفير الأساس العلمي للاستخدام المستدام وإدارة الموارد البحرية الاستوائية، فإنها تتمتع بمكانة فريدة من نوعها مع نظرة تطبيقية، تهدف إلى إحداث تأثيرات مجتمعية، ونهج متعدد التخصصات. وأنه

من الممكن أن يساهم معهد مثل ZMT في التغلب على الحواجز التي تفرضها أجناس النخبة، واختلال توازن القوى، وحقائق التفاوت بين الشمال العالمي والجنوب العالمي في مجال البحوث.

المشاريع البحثية المشتركة والتبادل العلمي

ويشير الكتاب إلى أن البلدان النامية تنظر إلى دبلوماسية العلوم والتكنولوجيا والابتكار على أنها أداة لتعزيز قاعدتها العلمية والتكنولوجية لمواجهة المظاهر المحلية والإقليمية للتحديات العالمية مدركة للفوائد المستمدة من عقود من التعاون الدولي بين الشمال والجنوب، وإمكانات تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب. ويوصي المساهمون في الكتاب بضرورة خلق الوعي وتطبيق دبلوماسية العلوم والتكنولوجيا والابتكار (STID) للاستفادة بشكل أفضل من الأنماط الجديدة للتعاون بين الشمال والجنوب لا سيما في سياق الاستدامة -

ويضيف الكتاب أن هناك وعياً عاماً وقبولاً بأن ضخامة التحديات والحلول المطلوبة تتطلب المعرفة باعتبارها أفضل رهان لمواجهة التحديات العالمية التي تهم الإنسانية، وإن تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والأساليب الجديدة للجهود العالمية والتعاون الدولي، التي تتجاوز التعاون التقليدي بين الشمال والجنوب، سوف يكون أحد الحلول حيث تحتاج البلدان النامية إلى انتهاج سياسات خارجية أفضل استيعاب والاستجابة لاحتياجاتهم في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

وهنا أود أن أضيف أن مازق دول الجنوب يتمثل في نوعية التكنولوجيا والعلوم المناسبة لمستوى التنمية الاقتصادية بها أخذاً في الاعتبار المتغيرات الديموغرافية والسكانية ومستوى التعليم في كل دولة على حدة. أما الشق الآخر فيتمثل في القدر الذي سيسمح به الشمال من نقل العلوم والتكنولوجيا والابتكارات. فالكتاب طرح القضية عبر أكثر من كاتب بموضوعية وأخذاً بالمنهج الواقعي، وهو الأمر الذي يندرج في تقديرى إلى طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الشمال والجنوب عامة ودينامياتها.

الوزير المفوض عبد الحميد هاني الراجعي
مسجل دكتوراه في العلوم السياسية
بمعهد البحوث والدراسات العربية التابع
للمنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة
التابعة لجامعة الدول العربية.

الدبلوماسية الرقمية

مستقبل العمل الدبلوماسي في ظل الثورة الرقمية

عرفت الحضارات القديمة فكرة الدبلوماسية، فهناك شواهد على أن الحضارة المصرية القديمة والبابلية والآشورية والإغريقية والرومانية قد عرفت المعاهدات الدبلوماسية فكان للملوك رُسل يرسلهم لمقابلة ملوك الدول الأخرى وذلك رغم بدء الوسائل المستخدمة آنذاك مقارنة بالوسائل الدبلوماسية الحديثة.

من خلال مواقع التواصل الإلكترونية. وفي هذا المقال نحاول إلقاء الضوء على الدبلوماسية الرقمية في محاولة لتسليط الضوء على المفهوم وتجارب بعض الدول و من ثم تحفيز الباحثين على التعمق في البحث والكتابة في هذا المجال الذي سيعيد رسم مفهوم الدبلوماسية على مستوى العالم بأسره.

أولاً: مفهوم الدبلوماسية في اللغة

الدبلوماسية كلمة مأخوذة من الكلمة اللاتينية diploma، والتي تعني وثيقة رسمية، والتي بدورها مشتقة من الكلمة اليونانية، والتي تعني ورقة/ وثيقة مطوية، و هي نظم ووسائل الاتصال بين الدول الأعضاء في الجماعة الدولية، وهي أيضاً وسيلة إجراء المفاوضات بين الأمم. فيطلق هذا المصطلح أيضاً للتعبير على الخطط والوسائل التي تستخدمها الأمم عندما تتفاوض. فالتفاوض، في هذا المعنى يشتمل على صياغة السياسات التي تتبعها الأمم لكى تؤثر على الأمم الأخرى. وعندما يفشل التفاوض أثناء أزمة كبيرة، فإن الحرب قد تنشعب في أغلب الأحيان.

ومن الناحية التقليدية يُشار إلى فن التفاوض على أنه الممارسة الرسمية التي تتبعها معظم الأمم في إرسال ممثلين يعيشون في بلدان أخرى. وهؤلاء الممثلون المفاوضون يُعرفون بالدبلوماسيين، ويساعدون على استمرارية العلاقات اليومية بين بلادهم والبلاد التي يخدمون فيها؛ وهم يعملون من أجل تحقيق مكاسب سياسية أو اقتصادية لبلادهم ولتحسين التعامل الدولي.

وبالرجوع للأصل التاريخي لمصطلح الدبلوماسية نجد أنه قد اشتق في القرن الثامن عشر من المصطلح الفرنسي diplomate (دبلوماسي)، استناداً إلى الكلمة اليونانية القديمة diploma، والتي تعني تقريباً «شيء مطوى إلى قسمين». وهذا يعكس ممارسة الحكام الذين يقدمون وثيقة مطوية لمنح نوع



القاضي طاهر أبو العيد

Taher_aboueid@hotmail.com

العامة. يشير هذا المفهوم بصفة أساسية إلى تأثير التوجهات العامة على وضع السياسات الخارجية وتنفيذها. وتتجاوز الدبلوماسية العامة — وهو مصطلح صاغه الدبلوماسي الأمريكي المحنك إدموند جوليون عام ١٩٦٥ — حدود الدبلوماسية التقليدية، وهدفها أن تغذي الحكومات الرأي العام في الدول الأخرى. وعلى القدر نفسه من الأهمية، فإن الدبلوماسية العامة تدعم صراحة تفاعل الدوائر الخاصة والمصالح في دولة مع نظائرها في دولة أخرى، الأمر الذي يسهله تدفق المعلومات والأفكار عبر حدود الدول.

الآن، ومع الثورة الرقمية الهائلة فإن التغيير في طريقة التواصل وأساليبه وأدواته سينعكس على العلاقات الدولية والدبلوماسية بشكل عام، كما أن الممارسات الدبلوماسية ليست بمنأى عن هذا التأثير، وبالتالي فهناك حاجة ماسة إلى البحث والدراسة في مدى تأثير التكنولوجيا الرقمية على العمل الدبلوماسي، لاسيما في ظل التطور الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعاين المنطقة العربية من قلة الدراسات في مجال الدبلوماسية الرقمية، التي يمكن تعريفها بالتحول الرقمي في العمل الدبلوماسي واستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة في دعم قضايا الدولة في سياستها الخارجية

أما في عهد الدبلوماسية الحديثة والذي يعود وفقاً للمتعارف عليه إلى صلح وستفاليا الذي عُقد عام ١٦٤٨م، والذي وضع حداً لنزاعات حرب الثلاثين عاماً، وأرسى مبدأ استقلال الدول، وحرية الاعتقاد والتسامح الديني، فقد تطورت الدبلوماسية تطوراً كبيراً.

واختصت الدبلوماسية بصورتها التقليدية في المقام الأول بالانتقال من حالة الحرب إلى حالة السلم. وبعبارة أخرى، تعنى الدبلوماسية بأوجه التواصل في الصراع وصناعة السلام، ومع انهيار الملكية — التي كانت تزعم حقها الإلهي في الحكم — أمام الأنظمة الملكية الدستورية والجمهورية، ترسخ أكثر فأكثر إنشاء السفارات والمفوضيات في جميع أنحاء أوروبا، ومع نهاية القرن التاسع عشر تبنى العالم بأسره الدبلوماسية على الطريقة الأوروبية؛ إذ كانت نظاماً دبلوماسياً مكتمل النمو. فأصبح لدى الدول الكبرى سفارات في نظيراتها من الدول الكبرى، ومفوضيات في الدول الصغرى، ورأس السفارات سفراء بينما ترأس الوزراء المفوضيات. في البداية كان اتصال السفارات والمفوضيات مع المواطنين العاديين في الدولة المضيفة محدوداً للغاية، وعليه الكثير من القيود الصارمة، غير أن هذه القيود في نهاية المطاف نظمتها اتفاقية هافانا عام ١٩٢٨، التي نصت — تحت عنوان «مهام المسئولين الدبلوماسيين» — على عدم تدخل هؤلاء المسئولين في الشؤون الداخلية للدولة المضيفة، وأن تقتصر علاقاتهم معها على المعاملات الرسمية.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، اتسع نطاق النشاط الدبلوماسي لعدة أسباب، لا سيما ضغوط الحرب الباردة، وحديثاً الحرب الدولية على الإرهاب؛ ليشمل تأسيس علاقة اتصال بين الحكومات والمواطنين، وهو ما يُعرف على نطاق كبير باسم الدبلوماسية

من الامتياز الرسمي؛ قبل اختراع المغلف، وقد خدم طي المستند لحماية خصوصية محتوياته. وطبق المصطلح لاحقاً على جميع الوثائق الرسمية، مثل تلك التي تحتوى على اتفاقيات بين الحكومات، وبالتالي أصبح مرتبطاً بالعلاقات الدولية.

تُعنى الدبلوماسية التقليدية بدرجة كبيرة بإبرام المعاهدات. والمعاهدة هي عقد بين دولتين أو أكثر يُعنى بالسلم، أو التحالف لتحقيق هدنة، أو بالتجارة، أو غير ذلك من العلاقات الدولية. وهي بالمعنى الأكثر اتساعاً: «تسوية أو ترتيب يتم التوصل إليه باتفاق أو تفاوض، ويكون في صورة اتفاقيات أو موثائق أو عقود».

ثانياً: مفهوم الدبلوماسية في القانون الدولي

يعتبر القانون الدبلوماسي أحد مجالات القانون الدولي العام التي تتحكم في عمل البعثات الدبلوماسية الدائمة والمؤقتة. نشأ القانون الدبلوماسي على مر التاريخ عرفياً في أغلب الأحيان. ومع ذلك؛ تتضمن حالات التقنين المبكر للقانون الدبلوماسي قانون الامتيازات الدبلوماسية لعام 1708 البريطاني. كما أن إحدى المعاهدات المهمة المتعلقة بالقانون الدبلوماسي هي اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961.

وثمة تعريفات عديدة للدبلوماسية في كتب الفقه الدولي، عرفها البعض بأنها «علم وفن إدارة المفاوضات وقت السلم والحرب بواسطة ممثلين عن الدولة، متخصصين لهم دراية بوظيفتهم، من أجل تحقيق الأهداف المنوطة تجاه دولهم، والمحافظة على العلاقات الودية بين أشخاص القانون الدولي». وفي تعريف آخر هي «فن تحسين العلاقات الدولية بين أشخاص القانون الدولي بواسطة ممثلين شرعيين لديهم قدرة ومهارة في استخدام طرق التسوية السلمية للمنازعات».

ثالثاً: العمل الدبلوماسي والثورة الرقمية

يطلق مصطلح «ثورة رقمية» على الثورة الهائلة التي حدثت في التقنيات الرقمية من خلال ظهور الحوسبة الرقمية وتقنيات الاتصالات المختلفة خلال فترات النصف الثاني من القرن العشرين، وبمعنى أدق هي بداية عصر المعلومات والتكنولوجيا الحديثة التي

نعيشها اليوم.

ومن السمات المميّزة للعولمة في القرن الحادي والعشرين تزايد وتعقد العلاقات العالمية وسرعة انتقال المعلومات حول العالم.

ولقد تطوّر العمل الدبلوماسي في السنوات الماضية، ولاسيما بعد التطور الحاصل في علوم التكنولوجيا، وثورة الاتصالات، والمعلومات، ووصلنا إلى ما يُعرف بالدبلوماسية الرقمية التي سمّاها بعضهم بالثورة في عالم العلاقات الدولية.

وينظر للدبلوماسية المعاصرة بأنها تعيش اليوم مرحلة الانتقال من الدبلوماسية التقليدية المتعارف عليها بوسائلها وأدواتها المعروفة إلى دبلوماسية رقمية لها أدوات جديدة تختلف عن أدوات الدبلوماسية التقليدية.

وقد ساعد الفضاء الرقمي على الحد من إهدار الوقت والموارد في التحضير للفهم بين قادة الدول، وأثرت وسائل الإعلام الرقمية كذلك على عمل وزارة الخارجية عبر نقل المعلومات والأبحاث والتقارير، وأدى ذلك إلى تحول وزارة الخارجية من مجرد محصل للبيانات ومجمع للمعلومات منفذ للسياسات إلى متلق للمعرفة ومنسق للمجهودات ومفكر في البدائل، ومخطط للاستراتيجيات.

يتم توظيف الفضاء الرقمي في العمل عبر أدوات جديدة مثل مواقع الإنترنت الخاصة بالسفارات أو عبر استخدام الشبكات الاجتماعية مثل «تويتر» «فيس بوك» و«يوتيوب»، والتي أتاحت فرص الوصول مباشرة إلى جمهور أوسع أبعد من مجرد المؤسسات الرسمية، وأصبحت تلك الأدوات الجديدة تساهم كذلك في خدمة موطنى الدولة.

يعبر عن استخدام الأنترنت والوسائل الرقمية في الدبلوماسية العامة «الدبلوماسية العامة الرقمية» (Public Diplomacy 2.0). وطبقاً لهذا النهج الجديد في التعامل مع الدبلوماسية العامة فإن السياسات الحكومية تهدف إلى تعزيز وتشجيع إنشاء مثل هذه الشبكات عبر الحدود، والمشاركة فيها، بدلا من فرض السيطرة عليها.

يرى كريستوفر هيل «Christopher Hill» في ظل هذا العدد الهائل من المشاكل والقضايا الدولية اليوم أن الدبلوماسية تحتاج حقا إلى

الجمع بين فن إدارة الدولة القديم في القرن العشرين والأدوات الجديدة التي وفرتها التكنولوجيات الرقمية، حيث تنتشر هذه الأدوات الجديدة في كل مكان، فمن الصعب أن تجد سفيراً للولايات المتحدة الأمريكية، في أي مكان من العالم لم يعتنق التحدي المتمثل في إتقان تكنولوجيا الاتصال هذه، وأغلبهم لديه حساب على «تويتر» أو «فيسبوك» و يجيدون استخدام كافة وسائل التواصل الاجتماعية الحديثة.

رابعاً: مفهوم الدبلوماسية الرقمية

إن التحول الرقمي موجود ليبقى — وكذلك الدبلوماسية. بالنسبة للحكومات، ويعد التوفيق بين أثار الرقمنة والأداء الوظيفي للدبلوماسية أمراً ضرورياً لتحقيق الاحتياجات العالمية والوطنية. يرى بريان هوكينج وجان ميليسن أن الدبلوماسية الرقمية هي أكثر من مجرد تطبيق وسائل التواصل الاجتماعي على وظائف دبلوماسية مألوفة، على الرغم من أنه لا ينبغي الاستهانة بالتحدي المتمثل في استخدامهما في الدبلوماسية. ليس أمام وزارات الخارجية خيار سوى تطوير استراتيجيات رقمية إذا أرادت البقاء؛ وستعمل الرقمنة على تعزيز الحاجة إلى إعادة تحديد الأدوار وتطوير الأداء. الحقيقة التي يجب أن نفهمها هي أن التحول الرقمي لا يغير الأهداف الأساسية للدبلوماسية، ولكنه يقدم طرقاً جديدة يمكن من خلالها تحقيق هذه الأهداف. ويتعين على الحكومات أن تلقى نظرة أكثر دقة: فالتحول الرقمي سوف يضع المعايير والقواعد الأساسية للدبلوماسية على المحك. سيحتاج الدبلوماسيون من جميع الأنواع إلى العمل في البيئات غير المتصلة بالإنترنت وعلى الإنترنت. وسوف تواجه وزارات الخارجية تأخراً كبيراً في حالة لم تقم بالاستجابة لتحديات العصر الرقمي.

ويستخدم مصطلح الدبلوماسية الرقمية للإشارة إلى استخدام الدول لوسائل التواصل الاجتماعية الحديثة في التواصل مع المواطنين أو الجمهور بشكل عام لعرض وجهات نظرها السياسية ودعم مواقفها، ويرتبط هذا المفهوم بما بات يعرف بالدبلوماسية العامة، وقد تغيرت ممارسة الدبلوماسية العامة مع تغير النظام الدولي خلال القرن العشرين، حيث يستخدم ممارسو

الدبلوماسية الرقمية مستقبل العمل الدبلوماسي في ظل الثورة الرقمية

الدبلوماسية العامة مجموعة متنوعة من الأدوات والأساليب التي تتراوح من الاتصال الشخصي والمقابلات الإعلامية إلى الإنترنت والتبادل الثقافي.

كما تشير الدبلوماسية الرقمية كذلك إلى الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا سيما الإنترنت وغيرها من الابتكارات القائمة عليها، في إدارة العمل الدبلوماسي وتحقيق الأهداف المرجوة منه.

وتعتبر الدبلوماسية الرقمية امتداداً للدبلوماسية بمفهومها التقليدي، ولكنها تستند إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إعادة رسم مفهوم ممارسة العمل الدبلوماسي باستخدام تلك الأدوات التكنولوجية الحديثة.

خامساً: الدبلوماسية الرقمية في تجارب الدول الغربية

تجربة فرنسا

1 - المبادئ الأساسية للدبلوماسية الرقمية الفرنسية

استحدثت الثورة الرقمية بعداً جديداً للعلاقات الدولية تتعارض فيه الرؤى والمبادئ والمصالح بشدة. وتدعم فرنسا مبادئ الانفتاح والتعاون والحرية التي ارتكزت عليها ثورة الإنترنت والتي أدت إلى إمكانيات جديدة لإحداث التّقدم، والتنمية الثقافية، وترويج الحريات، والانتفاع المنصف بالمعارف والثقافة، والانفتاح والتعاون. وتعمل لهذا السبب أيضاً في خدمة الأمن والاستقرار في الفضاء الإلكتروني، وإذا حققت الثورة الرقمية تقدماً، فيترافق ومخاطر جديدة. وتتمحور الدبلوماسية الرقمية الفرنسية حول القضايا الأربع المذكورة أدناه، تماشياً مع استراتيجية فرنسا الدولية للمجال الرقمي التي أعلنها الوزير جان إيف لودريان في 15 كانون الأول/ديسمبر 2017.

• ضمان الأمن الدولي للفضاء الإلكتروني من خلال تعزيز الاستقلالية الاستراتيجية الأوروبية وترويج استقرار الفضاء الإلكتروني في المحافل الدولية، وكذلك من خلال إخضاع المحتويات المنشورة على الإنترنت والمنصات للأنظمة

المرعية؛

• الإسهام في حوكمة الإنترنت من خلال تعزيز طابعه المفتوح والمتنوع وتعزيز ثقة المستخدمين؛

• ترويج حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية واللغة الفرنسية في العالم الرقمي؛

• تعزيز تأثير الجهات الفاعلة الفرنسية في المجال الرقمي وقدرتها على الاستقطاب.

وتعتزم الدبلوماسية الرقمية الفرنسية أيضاً ترويج ريادة فرنسا والاتحاد الأوروبي في تنمية التكنولوجيات الكاسحة وإتقانها، ولا سيما بواسطة الذكاء الاصطناعي.

2 - الدبلوماسية الرقمية وإدارة المعارف

تعمل وزارة الشؤون الخارجية على استحداث بوابة مشتركة بين الوزارات للمراسلات الدبلوماسية. وترمي هذه البوابة التي تحمل اسم «الدبلوماسية» (Diplomatie) إلى دمج المراسلات المتبادلة بين الجهات الفاعلة في السياسة الخارجية الفرنسية في أداة موحدة، سواء أكانت الرسائل الرسمية والبرقيات الدبلوماسية أم المذكرات الدبلوماسية أم غيرها.

يُدمج مشروع «الدبلوماسية» من خلال المصدر المفتوح (أي عبر البرمجيات المفتوحة) وفقاً للمبادئ التوجيهية الصادرة عن رئيس الوزراء، الإدارة الإلكترونية للوثائق في إطار شبكة اجتماعية مهنية، وهو يندرج في إطار استحداث أمانة عامة لتحديث العمل الحكومي (SGMAP)، وإعلان خارطة طريق للإدارة العمومية الإلكترونية (E-MAP)، ويفتح هذا المشروع المجال أمام الجهات الفاعلة في السياسة الخارجية لتضطلع بدور ريادي في عملية التحول الرقمي للدولة.

ويواكب مشروع «الدبلوماسية» تنامي نفوذ الإعلام الفرنسي في الشبكات الرقمية الذي يعود بالنفع على سفاراتنا وقنصلياتنا كافة، كما سيساهم في خطة العمل من أجل الدبلوماسية الاقتصادية التي استهلها وزير الشؤون الخارجية في آب/أغسطس 2012، إذ ستتمكن المنشآت المدعوة إلى البوابة من الوصول مباشرة إلى جزء من المراسلات الدبلوماسية.

مميزات المشروع

ستجنى الإدارة العمومية برمتها مكاسب ملحوظة من هذه الأداة الجديدة، إذ إنها:

• ستُنظم المعلومات الدبلوماسية تنظيماً هرمياً، فالبوابة ستزود أصحاب القرار بالمعلومات المناسبة بسرعة من خلال التمييز بوضوح بين الرسائل التنفيذية ومختلف أنواع الوثائق؛

• ستكون بمثابة إجابة ملائمة للاحتياجات التي عبّر عنها موظفو الإدارة العمومية وفي نفس الوقت عاملاً من عوامل زيادة الإنتاجية بفعل طابعها المشترك بين الوزارات. وستتيح المنصة ما يلي: تسجيل شبكات مهنية حقيقية في فضاءات رقمية مخصصة؛ وتقليل عدد الرسائل الإلكترونية؛ والوصول إلى المعلومات من محطات متنقلة وتدفق مشاركة المعلومات.

• تمثل عامل ابتكار، إذ إن إشادة الإدارة الوزارية لنظم المعلومات والاتصالات (DISIC) بالطابع المبتكر للحل المقترح عبر بوابة «الدبلوماسية» في الرأي الذي قدّمته، تضع الإدارات العمومية الشريكة في موضع تبين من خلاله، داخلياً وخارجياً على حد سواء، أن السلطة العمومية قادرة على الاستفادة من الرافعات الرقمية للعملة.

• تدمج الحلول المادية والبرمجية الأكثر تقدماً في مجال أمن نظم المعلومات، ولا سيما من حيث القدرة على التنقل، بالتعاون مع الوكالة الوطنية لأمن النظم المعلوماتية.

3 - الخدمات العامة التي تعرضها وزارة الشؤون الخارجية على الإنترنت تحرص وزارة الشؤون الخارجية على تطوير الخدمات التي تقدمها للجمهور على الإنترنت باستمرار.

ووضعت وزارة الشؤون الخارجية في متناول مستخدمي الهواتف النقالة تطبيق «النصائح للمسافرين» للهواتف الذكية والحواسيب اللوحية. يتيح هذا التطبيق للجميع الاطلاع آنياً على جميع الإنذارات الجديدة وملفات البلدان والملفات المواضيعية (الصحة والأمن والنقل وغيرها).

يعزز هذا التطبيق المعد للحواسيب اللوحية الخدمة المتوفرة فعلاً للجمهور عبر قسم «نصائح للمسافرين» الموجود على موقع الدبلوماسية الفرنسية وحساب تويتر.

وتقدم الوزارة في مجال المساعدة

للفرنسيين، بالإضافة إلى الأقسام العملية على موقعها (الفرنسيون في الخارج والتبني في الخارج مثلاً)، خدمات على الإنترنت موجّهة للمسافرين وللفرنسيين المغتربين، وهي:

- تطبيق أريان الذي يتيح لمن يرغب من المسافرين الفرنسيين تسجيل البيانات الخاصة برحلته إلى الخارج. وهذه البيانات معدة لاستعمال مركز الأزمات التابع لوزارة الشؤون الخارجية والسفارات فقط في حال حدوث أزمة، بغية الاتصال بالمسافرين المسجلين في حال تنظيم عمليات إغاثة.

- كما تتيح خدمة - Service public.fr للفرنسيين المغتربين الاطلاع على بياناتهم الشخصية ووضعهم في سجل الناحين وبياناتهم الخاصة بالأمن وتعديلها.

4 - استحداث منصب سفير شؤون المجال الرقمي

ينسّق سفير شؤون المجال الرقمي صياغة موقف فرنسا من القضايا الدولية المتعلقة بالتحوّل الرقمي بغية ترويجه لدى شركائنا الدوليين، وذلك بالتعاون مع مختلف إدارات وزارة أوروبا والشؤون الخارجية والإدارات المختصة.

تجربة الدنمارك

أصبحت الدنمارك أول بلد في العالم يعين سفيرا لدى شركات التكنولوجيا، وعلى رأسها المالكة والمديرة لمنصات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر والتي تضم مليارات المستخدمين. واختارت الدنمارك لهذه المهمة الأولى في التاريخ السفير الدبلوماسي كاسبر كلينغ مبعوثاً للتكنولوجيا. وكان كلينغ سفيرا للدنمارك في إندونيسيا، وتولى دمج الدبلوماسية بالتكنولوجيا عبر وظيفة جديدة سيؤدي من خلالها 4 أدوار رئيسية تتلخص في بناء الشراكات، وتشكيل آراء شركات التكنولوجيا، واكتشاف الاتجاهات الجديدة، وإصلاح وزارة الخارجية نفسها. ويسعى السفير لإصلاح جهود الدبلوماسية الرقمية في الدنمارك. كما يخطط «ليقود التحول التكنولوجي الرقمي لكامل وزارة الخارجية الدنماركية»، وسيبنى علاقات مع شركات التكنولوجيا لدعم ذلك.

التحول الرقمي في الدبلوماسية المصرية

شهد العمل في وزارة الخارجية

المصرية تطوراً في السنوات العشر الأخيرة، بدءاً من استخدام الحواسيب الآلية في العمل وصولاً لإطلاق المواقع الإلكترونية.

فقبل ما يزيد على عشر سنوات أطلقت وزارة الخارجية المصرية الإصدار الأول لموقعها الرسمي على الإنترنت، تزامن ذلك مع إطلاق الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية على موقع الفيس بوك وتويتر. ومن خلال موقع الإنترنت طرحت وزارة الخارجية العديد من المعلومات المفيدة حول عملها والخدمات التي تقدمها للمواطنين في الخارج. كما كانت الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية تمثل قناة لنشر البيانات الرسمية التي تصدرها الوزارة من آن إلى آخر.

في السنوات القليلة الماضية، كذلك، أطلقت وزارة الخارجية العديد من المواقع الإلكترونية لسفارتها وقنصلياتها في الخارج والتي ساعدت في نشر العديد من المعلومات الهامة عن الخدمات القنصلية للجالية المصرية في الخارج. ومؤخراً أطلقت وزارة الخارجية المصرية موقعاً إلكترونياً للخدمات القنصلية في كلا من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

قد تبدو الخطوات التي قامت بها وزارة الخارجية المصرية جيدة تمهيداً لوضع، وفي إطار، إستراتيجية متكاملة للتحول الرقمي في العمل الدبلوماسي بداية من تدريب الدبلوماسيين والإداريين وإعدادهم لعصر الرقمنة والذكاء الاصطناعي مروراً بتطوير دورة العمل التقليدية والانتقال إلى الرقمنة وصولاً إلى تقديم خدمات إلكترونية قنصلية في كافة القنصليات المصرية في الخارج.

الخاتمة

تتبنى الكثير من الدول خطاً طموحاً للتحول الرقمي، وتتبنى مصر كذلك خطة طموحة للتحول الرقمي في كافة القطاعات الحكومية. ولا شك أنه من خلال تبني الإمكانيات الكاملة للدبلوماسية الرقمية، سنتمكن من استخدام التكنولوجيا لصالح العمل الدبلوماسي ولتطوير الخدمات القنصلية المقدمة للمواطنين في الخارج. ومن غير إستراتيجية متكاملة وخطة طموحة وبنى تحتية رقمية متطورة يمكن الاعتماد عليها، وبرمجيات ونظم آلية، وإطارات وإستراتيجيات وطنية لتعظيم جهود التحول الرقمي، سيكون التحول

للدبلوماسية الرقمية أمراً صعباً. ليس أمامنا الكثير من الوقت، علينا اللحاق بسباق التكنولوجيا في المجال الدبلوماسي، فالتحول الرقمي واستخدام التكنولوجيا بات أمراً حتمياً في عصر الثورة الرقمية.

المراجع

- جوزيف إم سيراكوسا، الدبلوماسية، مقدمة قصيرة جداً، كتاب مترجم للغة العربية على موقع مؤسسة هندواي الثقافية.

- د. ضاري الحويل، الدبلوماسية الرقمية، مقال منشور في صحيفة القبس على الإنترنت.

- كاسبر كلينغ، أول «تيكبلوماسي» للدنمارك في وادي السيليكون - موقع العين الإخبارية.

- د. طيايية ساعد، مستقبل الممارسة الدبلوماسية في العصر الرقمي، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية.

- د. محمد عدنان محمود، الدبلوماسية في العصر الرقمي والتطور النوعي في الدبلوماسية التقليدية.

- د. نوار جليل هاشم، الدبلوماسية ودورها في العلاقات الدولية، نماذج مختارة. بحث منشور على الإنترنت

- Ronald Peter Barston، Modern diplomacy، Pearson Education، 2006، p. 1

- Brian Hocking، Jan Melissen، Diplomacy in the Digital Age

- Jeremy Black، A History of Diplomacy، 2011

- A History of Diplomacy in the International Development of Europe، vol. 1

القاضي طاهر أبو العيد

قاض ومحاضر وباحث مهتم بموضوعات القانون والتكنولوجيا، صدر له كتاب القانون وتكنولوجيا المعلومات وله مقالات منشورة عن موضوعات متصلة بالقانون والتكنولوجيا منشورة على الإنترنت، وهو أيضاً مؤسس مبادرة تطوير تعليم القانون. رئيس محكمة الاستئناف ماجستير القانون الجنائي الدولي - معهد الأمم المتحدة - تورينو إيطاليا، عضو المجلس الاستشاري لمركز أبحاث تعليم القانون جامعة نوتنغهام ترنت .

إستراتيجيات الحروب خلال القرن الحادى والعشرين

دكتورة إيمان رجب (محرر)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر، 2023

في ساحة العلاقات الدولية المستمرة في التطور، تبرز تفاصيل الحروب الحديثة كقوة حيوية تؤثر في الإستراتيجيات الدبلوماسية للدول. يستكشف هذا الكتاب أعماق عالم الحروب في القرن الحادى والعشرين، مسلطاً الضوء على التكتيكات والإستراتيجيات المبتكرة التي قامت بتعديل المفاهيم التقليدية للصراع والأمن. وبناءً على ذلك، يُقدّم الكتاب تحليلاً شاملاً لتأثير التقدم التكنولوجي، وزيادة أدوار الفاعلين غير الدوليين، وديناميات القوة المتغيرة التي تؤثر في إستراتيجيات الحروب المستخدمة في العصر الحديث والتي تؤثر في السياسة الدولية وتشكل مستقبل الأمن الدولي.

جسراً بين وجهات النظر التاريخية والواقع المعاصر حيث يظهر كيف تحولت إستراتيجيات الحروب التقليدية رداً على التحديات الحديثة من خلال إشارته إلى النزاع الروسي - الأوكراني المستمر منذ فبراير 2022، مُسلطاً الضوء على تداخل للإستراتيجيات التقليدية مع التقدم العلمى والتكنولوجى في المجال العسكرى، بما في ذلك نظم التسليح.

الفصل الثانى: إستراتيجية الحرب الاقتصادية

يعرض الدكتور أحمد قنديل إستراتيجية الحرب الاقتصادية، التي شهدت تطوراً ملحوظاً في تاريخ الحروب. يستعرض الفصل أهمية هذه الإستراتيجية وتشابهاها مع الحروب التقليدية، حيث يشمل الطرفان دولاً، مع الاعتماد بشكل رئيسى على القدرات الاقتصادية. ويشير المؤلف إلى أهمية عدم الاعتماد الكلى على إستراتيجية الحرب الاقتصادية باعتبارها بديلاً مستداماً لإستراتيجية الحرب التقليدية، مشيراً إلى أنهم يتعايشان معاً.

ويتناول الفصل الأهداف لإستراتيجية للحرب الاقتصادية، التي تشمل تقييد قدرة العدو على المشاركة أو الاستمرار في الحروب عن طريق حجب المواد الخام أو تجويع شعبه وجيشه. وقد بدأت هذه الإستراتيجية بالحصار الاقتصادي بالماضى، لكن في العصر الحالى تشمل مجموعة واسعة من الوسائل والأدوات الاقتصادية والتجارية.



دعاء جبر

doaaajabr99@gmail.com

تشمل المواجهات على قواتها المسلحة النظامية، ويُعلن دولياً أن مجالاتها الجوية والبحرية هي مجالات حرب قد تتضمن مراحل غير نظامية، ويمكن أن تكون شاملة أو محدودة حسب الأهداف المحددة. بخلاف هذا التعريف، تتعدد تعريفات الحرب التقليدية بالنظر إلى البعد الذي يتم التركيز عليه، لذا يفرق الكاتب بين ثلاثة أنواع تركز على: نوعية ونظم التسليح، أساليب القتال، وأخيراً مسارح الحروب.

يكرّس جزء كبير من الفصل لتحليل مستفيض لحرب أكتوبر 1973، النزاع المحورى الذى يُظهر بوضوح إستراتيجيات الحروب التقليدية في القرن العشرين. التحليل المفصل للواء قشقوش لا يبرز فقط التخطيط المستفيض والدهاء الإستراتيجى المستخدم، بل يؤكد أيضاً على أهمية التكيف في مواجهة ساحة المعركة المتغيرة. وعلاوة على ذلك، يُعتبر الفصل

ويركز الكتاب على تحليل سبع إستراتيجيات للحرب، بدءاً من الأساليب التقليدية وصولاً إلى الحروب السيبرانية والنفسية؛ مُسلطاً الضوء على ثلاثة عوامل رئيسية: الأول، نوعية الفاعل الدولي - سواء كانت دولة ذات سيادة أم فاعل خارجى، ونوع الخصم - جيش دولة، الدولة ككل، أم فاعل غير دولي، والثاني، كيفية استخدام مقدرات القوة - هل تستند إلى القوة الاقتصادية، العسكرية، أم استخدام قدرات غير مباشرة ووكالات؟ وهل تُستخدم هذه المقدرات ككل أم يعتمد على إحداها؟ أما الثالث، فهو نوع الضرر - اقتصادي، سياسى، عسكرى، أم يشمل كل هذه الجوانب. ومن خلال دراسة حالات تطبيقية لكل إستراتيجية، يمنح الكتاب فهماً عميقاً لكيفية تطور واستخدام القوة في الحروب الحديثة، ويقدم رؤية لكيفية تشكيل هذه الإستراتيجيات لمستقبل العلاقات والأمن الدوليين.

الفصل الأول: إستراتيجية الحرب التقليدية

يُحلل اللواء أ.ح.د. محمد قشقوش، استناداً إلى خبرته العسكرية الواسعة، إستراتيجية الحروب التقليدية، وهي ذات جزور راسخة في تاريخ الإنسان، ولكنها تتطور باستمرار في العصر الحديث. لذا، يفكك المؤلف المفاهيم الأساسية التي تقف وراء الحروب التقليدية، حيث يعرض 6 عناصر لتعريف الحرب التقليدية ومن خلالها يمكن تعريفها بأنها حرب أو صراع مسلح بين دولتين أو حلفين،



يستعرض الفصل حالة التدخل الروسي في أوكرانيا عام 2022 كنموذج لتطبيق إستراتيجية الحرب الاقتصادية. موضحاً استخدام الدول الغربية لها لإجبار روسيا على الانسحاب من أوكرانيا. ورداً على هذه الضغوط، اعتمدت روسيا إحدى إستراتيجيات الحرب الاقتصادية وهي حرب الطاقة مما يكشف عن تعقيد الساحة الجديدة للنزاعات العالمية، حيث تتداخل الأبعاد الاقتصادية والسياسية والعسكرية. ويُشدد المؤلف على ثلاثة شروط لضمان فعالية هذه الإستراتيجية، وتشمل الحذر في استخدامها لتفادي التأثيرات السلبية المحتملة، والتوقع للرد العدائي من الخصم، وضرورة أن تكون الدول المنفذة لها قوية اقتصادياً لتحمل الهجمات المنتظرة على المدى الطويل.

الفصل الثالث: إستراتيجية الحرب الهجينة

تتناول الدكتورة إيمان رجب إستراتيجية الحرب الهجينة وكيف أصبحت بديلاً رائعاً للحروب التقليدية، حيث تُمكن الدول الضعيفة عسكرياً من مواجهة الدول ذات القوة العسكرية الأكبر؛ حيث تُعرف الحرب الهجينة بأنها «تمكّن الفاعل الدولي من النوع التغييري Revisionist من إحداث تغيير تدريجي في البيئة الدولية، باستخدام خليط من مقدرات القوة غير العسكرية والتي تستخدم بشكل متزامن، وقد يدمج معها استخدام محدود للقوة العسكرية بشكل خفي، مما يمكنه من تحقيق غاياته السياسية دون اللجوء إلى العمليات العسكرية التقليدية المعلنة». ويترتب على ذلك ظهور أنماط من العلاقات تقع في «منطقة رمادية» بين حالي الحرب والسلام، مما يؤثر على المجتمعات والعلاقات الدولية. ومن هنا تظهر أهمية فهم هذه الإستراتيجية، حيث تساهم في صياغة سياسات أمنية ودفاعية أكثر فعالية لمواجهة التحديات الحديثة. وبدراسة حالة ضم روسيا لشبه جزيرة القرم في 2014، يُوضح

غير الدولة نقاط الضعف في القوات النظامية، متبنيًا تكتيكات متنوعة مثل حروب العصابات والإرهاب والحرب غير النظامية لتحقيق أهدافه. يشير الفصل إلى أن هذه الإستراتيجية تمثل مفهوماً جديداً للانتصار، حيث يمكن للطرف الأضعف عسكرياً أن ينتصر عندما يستخدم الذكاء والحنكة في اختيار الأهداف المناسبة وتنفيذ هجمات محدودة تقوض القوات العسكرية النظامية. ويقدم الفصل دراسة حالة حول الحرب على الإرهاب بين الحكومة النيجيرية وتنظيم بوكو حرام كنموذج عملي يوضح كيفية تبني التنظيم للإستراتيجية وتعامل الحكومة معها. وفي هذا السياق، تُبين المؤلفة عدم فاعلية تعامل الحكومة النيجيرية مع الحرب اللامتناهية التي ينفذها بوكو حرام منذ 2009. ويرتبط ذلك بعدم معالجة الحكومة للأسباب الجذرية

الفصل كيفية تنفيذ روسيا لهذه الإستراتيجية، وتحقيق أهدافها دون الانزلاق إلى حرب تقليدية مع الحكومة الأوكرانية والغرب الموالي لها. وي طرح الفصل أسئلة حيوية حول كيفية مواجهة الدول للحرب الهجينة وتأثيرها على الحروب الأخرى وعلى السلم والأمن الدوليين، وكيفية تحقيق التغيير في البيئة الإستراتيجية الدولية وكيفية التعامل مع التحديات المتزايدة في هذا المجال لبناء علاقات دولية أكثر استقراراً وأماناً في العالم المعاصر.

الفصل الرابع: إستراتيجية الحرب اللامتناهية

تقدم الدكتورة أميرة محمد عبد الحليم إستراتيجية الحرب اللامتناهية كبديل فعال للحروب التقليدية في القرن الحادي والعشرين. وتركز هذه الإستراتيجية على تحقيق النصر عبر إضعاف العدو بدلاً من المواجهة المباشرة، حيث يتناول الفاعل من

إستراتيجيات الحروب خلال القرن الحادى والعشرين

للإرهاب، حيث يركز النهج الحكومى على مواجهة العدو بدلاً من السكان. وتقدم المؤلفة عدة مقترحات لتحسين تعامل نيجيريا وغيرها من الدول مع هذه الحرب التى تشنها التنظيمات الإرهابية، بما فى ذلك تطوير قدرات الجيش الوطنى ودعم المجتمعات المحلية وتعزيز التعاون الإقليمى وتبادل المعلومات لمكافحة التهديدات المشتركة.

الفصل الخامس: إستراتيجية الحرب بالوكالة

يحلل المؤلف «أحمد عليبة» إستراتيجية الحرب بالوكالة المستخدمة من قبل الدول فى الصراعات، حيث تستخدم جماعات مسلحة غير نظامية كوكلاء للسيطرة على دولة أخرى. وينبه المؤلف إلى الإرث الهائل الذى تركته الحرب الباردة فى مجال هذه الإستراتيجية، حيث تطوّرت لتصبح ظاهرة شائعة فى الشرق الأوسط. ومستخدماً حركة الحوثيين فى اليمن كدراسة حالة، يستكشف «عليبة» العلاقة بين إيران والحركة الحوثية، معتبراً أن إيران جعلتها وكيلاً لها لفترة طويلة. ويفصل الكاتب ثلاث مراحل رئيسية لتطوير هذه العلاقة، بدءاً من المرحلة الأولى فى أعقاب الثورة الإيرانية فى 1979 حتى التمكين الإقليمى الذى حدث بعد انقلاب الحركة على السلطة الشرعية فى اليمن فى سبتمبر 2014.

بعد ثمانى سنوات من النزاع فى اليمن، توصلت السعودية وإيران إلى اتفاق لتسوية الخلافات بينهم بوساطة صينية فى مارس 2023، وأصبح الملف اليمنى نموذجاً حياً للتقارب الحدودى بين الطرفين. ويؤكد هذا الاتفاق الدور المحورى للوسطاء فى استقرار المنطقة. كما يبرز الفصل أن هذه الإستراتيجية ليست ظاهرة عابرة، ولكنها جزءاً أساسياً من المناقشات السياسية والأمنية الإقليمية، حيث يستمر الوكلاء فى

تشكيل التوجهات السياسية للموكلين، مما يبرهن عن التحديات الدائمة التى تواجه المنطقة وضرورة البحث عن حلول مستدامة للأزمات الإقليمية.

الفصل السادس: إستراتيجية الحرب السيبرانية

يستعرض دكتور «إيهاب خليفة» إستراتيجية الحرب السيبرانية، حيث تستخدم الحكومات هجمات سيبرانية لإلحاق ضرر بالخصم، سواء بتدمير البنية التحتية أو البيانات والمعلومات. ويبرز ذلك فعالية القوة السيبرانية فى تحقيق أهداف الدول ودورها المساعد بجانب الأدوات التقليدية. ويشير إلى أن الحكومات تلعب دوراً رئيسياً فى تنفيذ هذه الإستراتيجية من خلال إنشاء وحدات قتالية فى الفضاء السيبراني، سواء كانت تابعة للقوات المسلحة أو مجموعات قراصنة تابعة للأجهزة الأمنية. وفى هذا السياق، يُشير المؤلف إلى أن الهجمات السيبرانية تستند إلى الدفاع والهجوم، وتحقيق أهداف الدول، وليس بالضرورة حروباً سيبرانية، حيث يمكن أن تستهدف الحلفاء وتكون محدودة النطاق. وعندما تزيد قوتها أو نطاقها، تتحول إلى حالة حرب سيبرانية.

يقدم الفصل حالة دراسية للصراع السيبراني بين إسرائيل وإيران، الذى أصبح جزءاً من المنافسة الدولية بين روسيا والصين اللذين يقدمون الدعم لإيران من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية الداعمة لإسرائيل من جهة أخرى. ويوضح كيفية استخدام إيران للقدرات السيبرانية الهجومية ضد إسرائيل. ويشدد على أهمية وجود إستراتيجية خاصة للتعامل مع التحديات السيبرانية، مشيراً إلى ضرورة تخصيص الموارد المالية والتقنية والعسكرية اللازمة لمواجهة هذه الهجمات وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات للجهات المختصة فى التعامل مع الهجمات السيبرانية.

الفصل السابع: إستراتيجية الحرب النفسية من خلال ألعاب الفيديو

تلقى بسمة سعد، مؤلفة الفصل،

الضوء على التحولات الكبيرة فى إستراتيجيات الحرب النفسية فى القرن الحادى والعشرين، حيث أصبحت ألعاب الفيديو أداة رئيسية لهذه الحملات. وتشكل هذه الألعاب تهديداً للمجتمعات بفعل تأثيراتها السلبية على سلوك الأفراد وإدراكهم ونشرها للكرهية والرعب والتشكيك فى القيم والأهداف السياسية والعسكرية. وقد جذب ارتفاع معدلات الإدمان على الألعاب الإلكترونية الجماعات الإرهابية والتيارات اليمينية المتطرفة لاستخدامها. وفى هذا السياق، تنطوى الحرب النفسية على نوع من المعارك العقلية والعاطفية للتأثير على سلوك العدو، بدلاً من اللجوء إلى ساحة القتال، وذلك عبر توظيف العديد من الوسائل كالإعلام وبنث التهديدات ونشر منشورات تحفيزية.

يُحلل الفصل كيف تُنفذ الجماعات اليمينية المتطرفة حملات نفسية فى ألمانيا، حيث قاموا بإنتاج ألعاب خاصة تتناسب مع أهدافهم الأيديولوجية لتجنيد المزيد من المراهقين والشباب لتنفيذ الأعمال الإرهابية ضد المجتمع الألمانى حيث شكلت مجتمعات افتراضية تعمل كبيئات خصبة للمشاعر المتطرفة، مما جعلها وسيلة فعالة فى التخطيط وتنفيذ العمليات الإرهابية، وذلك بفعل ضعف الرقابة على التفاعلات الناتجة عن استخدام هذه الألعاب والمواقع الاجتماعية المرتبطة بها. لذلك تذكر المؤلفة بالحاجة الماسة للمجتمع لمواجهة التحديات المتعددة المنبثقة عن تقاطع ألعاب الفيديو والإرهاب والحروب النفسية.

دعاء جبر

باحثة ماجستير فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة

فهرس هذا العدد



/diplomat.magazine.egypt



diplomatmagazine92@gmail.com



- 4 محرقة القرن الواحد والعشرين ضد الفلسطينيين فى قطاع غزة..... السفير رضا الطائفى
- 8 الحقيبة الدبلوماسية
- 16 نشاط المجلس المصري للشئون الخارجية.....
- 18 مستوطنات أم مستعبطات سفير جمال الدين البيومى
- 24 جرائم إسرائيل فى قطاع غزة: الموقف الروسى ... سفير د. عزت سعد
- 28 مقترح لمبادرة مصرية لوقف الحرب فى غزة..... سفير د. عبد الرحمن صلاح
- 30 الدور الأمريكى فى حرب إسرائيل على غزة .. سفير رخا أحمد حسن
- 34 الحرب على غزة بين محاولات المعتصبين وتصميم الفلسطينيين ... سفير علاء عبد العليم
- 36 طوفان الأقصى بين السياسة والقانون الدولى..... سفير د. عادل السالوسى
- 42 العالم والقطاب سفير محمد عبد المنعم الشاذلى
- 46 بين غزة وأوكرانيا - قراءة فى الخطاب السياسى ميساء جىوسى
- 48 رابطة زوجات الدبلوماسيين المصريين ... تقدمها نادية الرئيس
- 51 كاريكاتير إهداء من الفنان فوزى مرسى
- 52 الوعى الأمنى بقرصنة التكنولوجيا والمعلومات سفير د. سامح أبو العينين
- 54 الدبلوماسية الرياضية العالمية - تجارب الدبلوماسية الرياضية الشعبية..... زهير عمار
- 56 دبلوماسية حرب المعلومات..... د. علاء مبروك
- 58 التغفل الإسرائيلى فى أفريقيا وتأثيره على المصالح المصرية د. يوسف حسن
- 61 افتتاحية ديوان القراءات الدبلوماسية سفير عمرو الجويلى
- 62 «وزارة الخارجية المصرية ورحلة فى أرشيفها السرى القديم» سفير عمرو الجويلى
- 64 دبلوماسية العلوم والتكنولوجيا والابداع فى الدول النامية: المقاربات والممارسة قراءة للوزير المفوض عبد الحميد هانى الراضى
- 66 الدبلوماسية الرقمية..... القاضى طاهر أبو العيد
- 70 إستراتيجيات الحروب خلال القرن الحادى والعشرين دعاء جبر
- 73 التوترات الدولية الراهنة : الآفاق والتحديات فؤاد الصباغ
- 76 قراءات ليلية..... سفير أشرف عقل
- 78 الإبداع الإنسانى عيسى بيومى
- 82 كيف تنمى ذكاء طفلك؟ (الجزء الثانى) المستشار أحمد أبو المجد
- 84 عالمية اللغة العربية (2) د. يوسف نوفل
- 86 منظور حماية البيئة كحق من حقوق الإنسان سفيرة د. عيبر بسيونى
- 89 طه حسين والشعر الجاهلى عادل عبد الصمد
- 92 فنون تشكيلية سفير فخرى عثمان

مجلة شهرية متنوعة

تصدر منذ مارس 1992 عن
النادى الدبلوماسى المصرى
أسسها

السفير مصطفى العيسوى

رئيس مجلس إدارة النادى الدبلوماسى

سفير حسين السحرتى

رئيس التحرير

سفير رضا الطائفى

مستشار التحرير

عادل عبد الصمد

المستشار الفنى

جمال عبد النبى

سكرتير تحرير تنفيذى

شادى غالى

أسرة تحرير العدد

سفير أشرف عقل

سفير عمرو الجويلى

المستشار أحمد أبو المجد

توجه المراسلات إلى

رئيس تحرير مجلة «الدبلوماسية»:

مبنى وزارة الخارجية المصرية

ماسبيرو الدور 28 - غرفة 2820

تليفاكس +202 27735457

جميع الآراء الواردة بالمقالات تعبر عن أصحابها
دون أدنى مسئولية على المجلة، والخرائط المنشورة
توضيحية إلا إذا ذكر غير ذلك